# دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
# فى النهضة الصناعية لمصر

إعـــداد
شعبان عبده أبو العز المحلاوى
أستاذ مساعد اقتصاد ومالية عامة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

**ملخص البحث :**

يهـدف هـذا البحث إلى إلقـاء الضوء على المشـروعات الصغيرة وخاصة المشـروعات الصناعية، وبيـان الآثار الاقتصادية لها على الاقتصاد، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشـروعات الصغيرة وتحقيق النمو الصناعي. وفى سبيل تحقيق أهداف البحث تم دراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً فى ظل الظروف التى انتابت مصر بعد ثورة يناير.

**Abstract**:

This research aims to shed light on small projects and their economic effects on the economy and to clarify the relationship between the effectiveness of small projects and economic growth. In order to achieve the objectives of the research the researcher examine the future prospects for this role which they can play in the future under Egypt.

## مقدمة:

إن مفهـوم التنمية الذى يقوم على جملـة من التحولات من نمط اقتصادى إلى نمط آخر أكثر تقدماً، هو الوسـيلة الأكثر ملائمة للوصول إلى الأهداف المرسومة، كالتقدم الاقتصادى والاجتماعي. ولهذا يجب رسـم إسـتراتيجية للتنمية والتى تقوم على القرارات الأساسـية التـى ترسـم الخطوط العريضة لبلوغ أهداف محددة، ومن أهم الشـروط الأساسـية لنجاح إسـتراتيجية التنمية؛ تنمية المبادرات الخاصة وتدخل الدولة فى ترقية الاستثمار وخاصة تحفيز وحمل الوحدات الاقتصادية على الاسـتثمار فى مجال المشاريع الصغيرة والتى تعد من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادى نظراً لسهولة تكييفها ومرونتها التى تجعلها قادرة علـى الجمع بـين التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وجلـب الثروة؛ فهى إلى جانب الاستثمارات الكبرى بإمكانها رفع التحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية.

إن السياسـات الاقتصادية للنظام السابق كانت تعمل بعشوائية اقتصادية تحت مسمى الاقتصاد الحر، ومن المؤكد أن مصر بعد ثورة يناير العظيمة تتأهب لإجراء تغيرات عظيمة على جبهة الاقتصاد للقضاء على الأزمات التى خلفها النظام السـابق من بطالة وفقر وسوء توزيع الدخل، وجمود هيكل الإنتاج، وغلبة القطاعات الاسـتخراجية والأولية على قسـم مهم من الاقتصاد، وضعف تقدمه التقني، وما يترتب على ذلك من انخفاض فى الإنتاجية. وضعف معدل الاستثمار الضرورى للنمو الاقتصادى.

## أهمية موضوع البحث:

إن قضية تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسـطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادى فى كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ لما تلعبه هذه الصناعات مـن دور محورى فى التنميـة الاقتصادية والاجتماعية بها. وتجمـع الآراء على الأهمية المتعاظمـة للمشـروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومي، خاصة فـى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة، ويمكنها أن تسـاهم بدور كبير فى زيادة الصادرات المصرية والمنافسـة فى السـوق العالمية بمنتجات ذات تكلفة مناسـبة، وجـودة عالية لاعتمادها علـى تكنولوجيا غـير مكلفة، وعمالة مصرية رخيصة بالمقارنـة بأجور العمالة فى الدول الرأسمالية المتقدمة.

تعد المشـروعات الصغيرة هى الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشـروعات المتوسطة والكبيرة والأكثـر توظيفـاً للعمالة والأقل تكلفة فى توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر فى تلبية احتياجات السـكان المحلية من السـلع والخدمات بأسـعار تتوافق مع قدراتهم الشـرائية، والأكثر اعتمـاداً على الخامات الموجودة فى البيئة المحلية والأكثر اسـتخداماً للتكنولوجيـا المحليـة؛ مما يزيد من القيمة المضافة لديهـا، كما أنها توفر البديل المحلى لكثير من السلع المستوردة. وهى مزايا تتوافق مع ظروف مصر التى تعانى من ارتفاع معدلات البطالة؛ وتباطؤ النمو الاقتصادى.

**إشكالية البحث:**

يتميز هيكل قطاع الصناعة حاليا بالتركيز الواضح على المشـروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسـطة؛ حيث تمثل المشروعات الصغيرة قطاعاً بالغ الأهمية، وله أولوية كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأية دولة فى العالم.

وجديـر بالذكر ما لهذه المشـروعات مـن الأهمية الاقتصادية علـى الاقتصاد المصرى، ويتوقع لها أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادى فى مصر خلال العقود القادمة، وأن تساهم فى توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة؛ فهذه المشروعات تشكل أكثر من ٩٩٪ من مشـروعات القطاع الخاص غير الزراعى فى مصر، وتسهم تقريباً فى توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التى يوفرها هذا القطاع. ولكن هل تسـتطيع المشروعات الصغيرة فى ظل التحديات الحالية أن تقوم بدورها المأمول فى النهضة الصناعية لمصر؟ هذا ما سنحاول بحثه من خلال هذا البحث.

**أهداف البحث:**

يهـدف هذا البحـث إلى معرفة دور المشـروعات الصغيرة والمتناهيـة الصغر، وخاصة المؤسسات الصناعية فى النهضة الصناعية لمصر، ومن ثم يهدف إلى معرفة:

- مفهوم المشروعات الصغيرة.
- الوضع الحالى للصناعة المصرية وحاجتها للمشروعات الصغيرة.
- الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة.
- أهم التحديات التى تواجه الصناعات الصغيرة.
- المشروعات الصغيرة الممكنة النجاح فى مصر.

**الدراسات السابقة:**

مـن خـلال التتبع والبحث فى الكتب وشـبكة الإنترنت من أجـل التوصل إلى دراسـات تتحدث فى إطار متقارب من هذه الدراسـة فقد تم العثور على الدراسات التالية :

١ – دراسـة عاصـم عبدالنبى أحمد البندى، بعنوان «**المشـروعات الصغـيرة وأثرها فى التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً**»، وقد اسـتهدفت هذه الدراسـة القاء الضوء على المشروعات الصغيرة وبيان الآثار الاقتصادية لها على الاقتصاد، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق النمو الاقتصادى .

٢ – دراسـة البنك الاسـلامى للتنمية بعنوان «**الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية**»، اعداد د. عبد الرحمن يسرى أحمد، ١٤١٥هـ، وسعت هذه الدراسة الى بحث وسائل تنمية المشـروعات الصغيرة ومشاكل تمويلها فى ظل نظم وضعية واسلامية، والتمويل مـن خلال الطـرق التى انتهجتها البنوك الاسـلامية، مع المقارنة بوسـائل التمويل التقليدية.

٣ – دراسـة عبدالمجيد تيمـاوي، ومصطفى بن نوى، بعنوان «**دور المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة فى دعم المناخ الاسـتثمارى**»، الملتقى الدولى «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية» أبريل ٢٠٠٦. حاولت هذه الدراسة بحث الدور الذى يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى مجال الاستثمار فى الجزائر.

٤ – دراسـة خليفة عيسـى وكمال منصوري، بعنوان «**مقومات التميز فى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسـطة**»، الملتقى الدولى «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فـى الدول العربية» أبريل ٢٠٠٦. وقد هدفت الدراسـة الى التعرف على أهمية التميز فى أداء المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة كخيار استراتيجى للوصول الى تحقيق التفوق وتعزيز الموقع التنافسى.

٥ – دراسـة زياد أبو الفحم، بعنوان «**دور المشـاريع الصغيرة فى مكافحة الفقر والبطالة فى العالم العربى**»، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩، واستهدفت الدراسة بحث دور المشروعات الصغيرة فى مكافحة الفقر والبطالة من خلال توفير فرص عمل لكثير من الايدى العاملة، واستثمار المدخرات الصغيرة.

**منهج البحث:**

تعتمد تلك الدراسة على استخدام الأسلوب التحليلى الاستقرائى والاستنباطى فى دراسة الأهميـــة الاقتصادية للمشـــروعات الصغيرة، وخاصة الصناعات الصغـــيرة والمتناهية الصغر ودورها فى النهضة الصناعية لمصر.

**خطة البحث:**

للإحاطة بفكرة المشروعات الصغيرة ودورها الهام فى مجال التنمية الاقتصادية والنهضة الصناعية، يلزم معرفة ماهية المشروعات الصغيرة، والوضع الحالى للصناعة المصرية، والمزايا النســـبية التى تتمتع بها المشـــروعات الصغيرة، وأهم التحديات أمام هذه المشروعات، هذه أمور سوف نتناولها وفق خطة بحث كالتالى:

**أولاً: ماهية المشروعات الصغيرة.**

**ثانياً: الصناعة المصرية والحاجة إلى المشروعات الصغيرة.**

**ثالثاً: مقومات التميز فى أداء المشروعات الصغيرة فى مصر.**

**رابعاً: أهم التحديات أمام المشروعات الصغيرة.**

**خاتمة واهم التوصيات**

**والله المستعان**

## أولاً: ماهية المشروعات الصغيرة.

ظلت المشروعات الصغيرة فى مصر تعانى من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها؛ نظرا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل. وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، توفر الإطار القانونى المنظم لتلك المشروعات.

يشير مصطلح الصناعات الصغيرة طبقاً للقانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة: «يقصد بالمنشأة الصغيرة فى تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصاديا أو إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه. ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا»[١].

وتتوزع هذه المنشآت على الأنشطة التى تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص، أو فى منشأة صغيرة، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. ويمكن تصنيف وحدات المنشآت الصغيرة فى ثلاث فئات[٢]:

- **أنشطة العمل لحساب النفس:** وهى أنشطة يقوم بها أكثر الناس فقراً ليحصلوا على أقواتهم فى غياب الحماية بمظلة الضمان الاجتماعي، ومعظم هؤلاء الناس يفتقرون إلى المهارات الأساسية والخبرة والموارد المالية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق.
- **المشروعات الحرفية:** يعمل الحرفى أو المالك غالبا بنفسه ونادراً ما يزيد عدد العمال فى هذه المنشآت عن عشرة عمال، وتشمل هذه الفئة الصناعات المنزلية التى تدر دخلا دون أن يكون لها مقر معين ومعظم أصحابها من النساء.
- **المنشآت الصغيرة:** هى تلك الأنشطة الخاصة الفردية أو العائلية التى تستهدف الربحية الاقتصادية وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل، من خلال إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات، وتعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الماهرة وغير الماهرة المحلية، والخامات المحلية، وهذه المشروعات تحتاج إلى الدعم الفني، والإدارى والتمويلى.

ويقدر عدد المنشآت الصغيرة فى مصر من هذه الفئات المختلفة من النشاط ٣٤٤٥٥٦

---

(١) المادة (١) من الباب الأول، من قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤.

(٢) فى مواجهة البيروقراطية.. الإصلاح الإدارى وتحسين مناخ الاستثمار: سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، الصادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE"، القاهرة، ٢٠٠٩.

منشأة، يعمل بها أكثر من ثمانية ملايين عامل، تقدر القيمة المضافة الصافية لإنتاجها بما يقرب من خمسة مليارات جنيه[1]. وتتميز هذه المشروعات بمجموعة من السمات التى يمكن أن تميزها عن باقى الصناعات، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية فى مجال الإدارة والتخطيط والتسويق، وخاصة الصغيرة منها، وفى كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
- بساطة الهيكل التنظيمى من حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع، فضلاً عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.
- لا يحتاج العاملون بهذه المشروعات إلى مؤهلات عالية للعمل فى المشاريع لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التقنية المستخدمة.
- تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته؛ ما يعنى القدرة على مواجهة الصعوبات فى أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

**ثانياً: الصناعة المصرية والحاجة إلى المشروعات الصغيرة.**

يلعب القطاع الصناعى دوراً هاماً فى اقتصادات جميع دول العالم؛ ذلك أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الهامة والتى تساهم مساهمة فعالة فى الناتج المحلى الإجمالي، ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعى والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، لاسيما وأن قطاع الصناعة له وزن نسبى كبير بين القطاعات الاقتصادية.

التصنيع لم يوضع على جدول أعمال حكومات مصر منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عهد الرئيس السادات، فقد رضخ النظام لإملاءات المنظمات الاقتصادية الدولية، التى انطلقت من أيديولوجية السوق الحرة. فقد توقفت عملية التصنيع التى كانت تقوم بها الدولة، وترك الأمر لرأس المال المحلى والأجنبى يقيمان صناعات أغلبها للتجميع أو لتغطية النهم الاستهلاكى التى تتوافر لها سوق محلية واسعة. فضلاً عن استيلائهما فى إطار عملية الخصخصة على كثير من الصناعات الإستراتيجية القائمة كالحديد والصلب والاسمنت والأسمدة والصناعات الغذائية، وتوقفت تماما عملية إقامة صناعات إنتاجية من قبل الدولة.

---

(١) فى مواجهة البيروقراطية .. الإصلاح الإدارى وتحسين مناخ الاستثمار: المرجع السابق، ص ٢٢.

ومن ثم أصبح معدل الاستثمار الحقيقى – قيمة الاستثمارات الجديدة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى – فى مصر واحدا من أدنى معدلات الاستثمار فى العالم. والمعدلات السائدة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ تكفى بالكاد لتحقيق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى يتراوح بين ٢,٥٪ و ٣٪ على أساس أن العائد السنوى على هذه الاستثمارات يدور حول مستوى ١٥٪ من قيمة الأموال المستثمرة. وإذا أضفنا إليه التحسن الممكن فى إنتاجية الجهاز الإنتاجى القائم فعليا فإن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى من الممكن أن يكون فى حدود ٣,٥٪ فى أفضل الأحوال[١].

ولمعرفة حجم تحدى تصنيع مصر بعد ثورة يناير، تبرز ضرورة التحليل المقارن بين إخفاقات تصنيع مصر وانجازات تصنيع غيرها من البلدان الصناعية الجديدة والصاعدة. ويكتفى هنا بالمقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية اللتين صنفتهما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بين خمسة بلدان نامية اعتبرت الأكثر تصنيعا فى الجنوب فى مطلع السبعينات. فإنه بينما زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية فى مصر على مقابلها الكورى فى بداية الستينات، وتساوت القيمتان تقريبا فى منتصف الستينات، انخفضت فى مصر لكنها مثلت نحو ٧٨٪ من نظيرها الكورى فى عام ١٩٧٠. ثم تدهورت إلى ٨٪ فقط من نظيرها الكورى عام ١٩٩٠.

ونمت الصادرات الكورية وهى من السلع المصنعة، بنحو ٣٥٪ فى المتوسط سنويا، بما يعادل ١١ مثل معدل نمو إجمالى الصادرات السلعية المصرية، ومعظمها من السلع الأولية، وذلك بين عامى ١٩٦٠ و١٩٩٣، وبينما كانت قيمة صادرات مصر من السلع المصنعة أقل من ٦٪ من نظيرتها الكورية عام ٢٠٠٩، قفزت نسبة الصادرات المصنعة الكورية من السلع راقية التكنولوجيا إلى ٣٣٪ لم تتعد نظيرتها المصرية ١٪ فى عام ٢٠٠٩ [٢].

أصبحت القطاعات الخدمية فى مصر هى القطاعات المسيطرة على الهيكل الاقتصادي؛ والتى تقود النمو من حيث تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة نسبيا، وانخفض بالتدرج نصيب القطاعات السلعية، وعلى الأخص الزراعة والصناعة. ومن ناحية أخرى أصبح الاقتصاد

---

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص ٤٨..

(٢) د/ طه عبد العليم: الاقتصاد السياسى للثورة المصرية، فرص وقيود التصنيع، جريدة الأهرام المصرية، ٢٠١٢/٢/٢٦، ص١٢.

المصـرى أكثر اعتمادا علـى الخارج فى توفير احتياجاته الأساسـية من الغذاء، والمنتجات الصناعية الاسـتهلاكية والوسـيطة والإنتاجية، وارتفع بالتالى عجـز الميزان التجاري، وتم الاعتمـاد على فوائض ميزان الخدمات، وفوائض ميـزان العمليات الرأسمالية – القروض، وتدفقـات رأس المال الأجنبي– لسـداد هذا العجز. ويوضح الجـدول التالى هيكل الاقتصاد المصرى ومدى مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بقطاع الخدمات.

**جدول رقم (١)**

**هيكل الناتج المحلى الإجمالى فى مصر وبعض الدول عام ٢٠٠٩**

| الدولة | الزراعة | الصناعة التحويلية | الصناعات الاستخراجية | الخدمات |
|---|---|---|---|---|
| مصر | ١٤٪ | ١٦٪ | ٢١٪ | ٤٩٪ |
| المغرب | ١٦٪ | ١٦٪ | ١٣٪ | ٥٥٪ |
| تونس | ٨٪ | ١٧٪ | ١٣٪ | ٦٢٪ |
| سوريا | ٢١٪ | ١٣٪ | ٢١٪ | ٤٥٪ |
| تايلاند | ١٢٪ | ٣٤٪ | ٩٪ | ٤٥٪ |
| تركيا | ٩٪ | ١٧٪ | ٩٪ | ٦٥٪ |
| اندونيسيا | ١٦٪ | ٢٧٪ | ٢٢٪ | ٣٥٪ |
| الصين | ١٠٪ | ٣٥٪ | ١٢٪ | ٤٣٪ |
| ماليزيا | ١٠٪ | ٢٥٪ | ١٩٪ | ٤٦٪ |

المصدر: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإسـتراتيجية ٢٠١١: مركز الدراسـات السياسـية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠١١، ص ٤٢.

سـاهم إخفـاق التصنيع المصرى فى تفاقم مشـكلة البطالة فى دولة يعـد توافر العمالة الرخيصة أهم مزاياها التنافسية، ونشأت احتكارات كبيرة فى عدد من الصناعات تحالف الكثير منها مع سلطة الدولة، وحالت دون نمو القطاع الخاص وتوسيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تم الاستغناء عن مئات الآلاف من العمال عن طريق إحالتهم للمعاش المبكر، وأصبح تشغيل العمالة المؤقتة ظاهرة عامة، الأمر الذى يجعل الاهتمام بالمشروعات الصغيرة – وخصوصـاً المؤسسـات الصناعية منهـا– بمثابة قاطرة الصناعة المصريـة، وطوق النجاة للاقتصاد المصرى عموماً، لما لها من مميزات ومقومات كثيرة نذكرها فى النقاط اللاحقة.

## ثالثاً: مقومات التميز فى أداء المشروعات الصغيرة فى مصر.

إن إدراك أهمية المشاريع الصغيرة للاقتصاد الوطني، يشجع الشباب والدولة على الاهتمام بهذا القطاع الذى يساعد فى النهاية على تحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد، وقد سجلت مجموعة دول شرق آسيا (هونج كونج، تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وتايلاند) نجاحا كبيراً فى مواجهة الاختلالات الاقتصادية معتمدة على نمط تنمية المشروعات الصغيرة بصفة عامة، والصناعات الصغيرة بصفة خاصة.

ويتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادى فى مصر، وأن تساهم فى توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير فى إجمالى القيمة المضافة وتوفير السلع والخدمات بأثمان فى متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخول المحدودة. كما أنها تعد وسيلة فعالة لتوجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار، وقادرة على لعب دورا أكثر ايجابية فى تنمية الصادرات، والعمل كصناعات مغذية للمشروعات الصناعية الكبيرة.

### (١) المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة.

مع زيادة نسبة البطالة وندرة رأس المال زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كأحد الروافد المهمة فى عملية التنمية. خاصة أن فلسفة الإنتاج الكبير برغم أهميتها لأى اقتصاد؛ إلا أنه لا يمكن التعويل عليها وحدها فى الدول الآخذة فى النمو التى تتمتع بوفرة فى عنصر العمل، وتحتاج لآلية فعالة لخلق أعداد كبيرة من فرص العمل تتناسب مع أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل. وتعتبر الصناعات الصغيرة من أهم وسائل مواجهة البطالة لأنها قليلة رأس المال وكثيفة الأيدى العاملة، كما أنها تساهم فى توفير فرص العمل للعمالة الماهرة ونصف الماهرة نتيجة لانخفاض نسبة المخاطرة، ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، وهو ذلك النوع من التدريب الذى لا تسمح به المشروعات الكبيرة.

تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لآخر تعداد ٩٧,٧٪ من عدد المنشآت فى مصر، ويعمل بها حوالى ٧٦٪ من القوى العاملة وتنتج ٨٠٪ من الناتج القومي، وتساهم بدور كبير فى تحقيق الأمن الغذائى والكسائى لارتباطها ارتباطاً مباشراً باحتياجات المواطن اليومية، وتساعد فى استغلال كافة الموارد المتاحة – الخامات المحلية – وتساهم بدرجة كبيرة فى

تحقيق التكامل الصناعى بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتتميز بصغر رأس المال اللازم لتدويرها لسهولة تسويق منتجاتها فى الأسواق، ولا تتطلب تكنولوجيا عالية، كما أنها تساهم بنسبة ٧٪ من حجم الصادرات المصرية، وهو رقم متواضع لكنه قابل للزيادة إذا ما تم الاهتمام بهذه المشروعات[١].

**(٢) العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة.**

إن اقتصاد الدول يعتمد اعتماداً كبيرا على الاستثمار فى المؤسسات الكبيرة، إذ تساهم مساهمة فعالة فى التنمية الاقتصادية، ولكن تحتاج هذه الاستثمارات إلى استثمارات فى المؤسسات الصغيرة، سواء لتوفير المواد الأولية أو للتسويق الشامل لتغطية حاجات السوق، لأنه من غير المجدى للمشروعات الكبيرة أن تغطى بقاع السوق، ومثال ذلك مصانع اللحوم وحاجتها إلى التنسيق مع مربى الماشية والفلاحين لتوفير المواد الأولية، وكذا الحاجة إلى تجار التجزئة لتصريف مبيعاتهم، مما يساعد على تصريف منتجات المشروعات الكبيرة والتوزيع وتقليل نفقات التخزين، وهنا يظهر جلياً الدور الهام للمشروعات الصغيرة، ذلك أنها تتمتع بروابط خلفية وأمامية قوية مع الصناعات الكبيرة.

وتعتبر التجربة اليابانية تجربة رائدة فى مجال المشروعات الصغيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هى إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التى تتكامل أفقيا ورأسيا، مكونة فيما بينها تلك المشاريع الصناعية العملاقة. وقد أدى اعتماد اليابان على المشاريع الصغيرة إلى انخفاض نسبة البطالة حيث تقوم تلك المشروعات بتشغيل نحو ٧٠٪ من الأيدى العاملة فى اليابان، بالإضافة إلى زيادة حجم الإنتاج، وتحقيق مشاركة ومساهمة فعالة للأفراد والأقاليم المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى وبمعدلات مرتفعة[٢].

**(٣) الانتشار الجغرافى والاستفادة من المواد الخام.**

من أهم ما يميز المشروعات الصغيرة قدرتها على الانتشار الجغرافى والاستفادة من المناطق التى تتوطن بها فى الحصول على المواد الخام، وتعتبر المقومات والموارد الاقتصادية لمحافظات مصر مدخلا حقيقيا لهذه الصناعات. فعلى سبيل المثال تنتج مصر ٣٥ مليون طن فواكه وخضروات سنوياً يتلف منها فى حدود ٣٥٪ فى ذروة موسم

(١) فى مواجهة البيروقراطية .. الإصلاح الإدارى وتحسين مناخ الاستثمار: مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١: مرجع سابق، ص ١٢٣.

لإنتاج، حيث لا يتم استهلاكها أو تصديرها ولا توجد ثلاجات كافية لاستيعابها، ما يعرضها للتلف، فضلاً عن الفاقد فى عمليات الإنتاج والجنى والنقل، والتسويق. هنا يظهر الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه الصناعات الصغيرة من خلال مشروعات تجهيز الخضروات وتعليبها وتغليفها، مستفيدة من هذه الكميات الكبيرة من الإنتاج فى القرى والأماكن القريبة من الإنتاج، وبذلك نحافظ على الفواكه والخضروات من التلف[1].

وتتباين تلك المقومات من محافظة إلى أخرى، وبالتالى هناك عدد هائل من المشروعات الصغيرة الناجحة، والتى يمكن إقامتها فى مصر بصورة متباينة من محافظة لأخرى حسب نوع المواد المتاحة فى البيئة، والاحتياجات المحلية من السلع والخدمات، وذلك على النحو التالى:

**- مشروعات تقوم على الموارد المائية والبحرية.**

تتيح الموارد المائية والبحرية مجالات مهمة للأنشطة الاقتصادية التى تقوم على استغلال هذه الموارد. يأتى فى مقدمتها صيد الأسماك وما يرتبط بها من مشروعات صناعة السفن ومراكب الصيد واليخوت والقوارب ومعدات الصيد، وتعبئة ملح الطعام وحفظ وتعليب الأسماك. وتتوافر مقومات هذه الصناعات فى المحافظات الساحلية عموما مثل الإسكندرية ودمياط والبحر الأحمر وغيرها من المحافظات.

**- مشروعات قائمة على الإنتاج الزراعى والحيوانى.**

تصنف مصر ضمن الدول الزراعية، ومن ثم هناك مجموعة كبيرة من المشروعات المقترحة كنماذج لمشروعات صغيرة منها صناعة أقفاص تعبئة الخضر والفاكهة وإنتاج صلصة الطماطم، ومصانع تجهيز الحبوب، وعسل النحل، وإنتاج لفائف الفواكه وإنتاج أطباق بيض مزارع الدواجن، وتجميد الخضروات، وتربية الأرانب، وتصنيع منتجات ألبان وحفظ وتجميد الدواجن، ومشروع دود القز، وعيش الغراب، وغيرها الكثير من المشروعات، والتى يمكن إقامتها فى معظم محافظات مصر مثل الدقهلية والشرقية وبنى سويف، وأسيوط وقنا، وكفر الشيخ وغيرها من المحافظات.

---

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١: مرجع سابق، ص ١٢٤.

- صناعات حرفية يدوية وبيئية.

تشـهد الصناعـات الحرفية التقليدية والبيئية فى مصر تطـورا كبيرا لتحويلها إلى مصد لتمويلها كمشروعات اقتصادية قومية نظرا لما تحمله من موروثات ثقافية لأقاليم مصر المختلفة وتتمثل أهم الحرف اليدوية والبيئية فى السجاد والكليم اليدوى والخزف والفخار والارابيسك المصنوع من جريد النخيل. وتعتمد صناعة السـجاد على الخامات المحلية المتوافرة فى مص من صوف وشـعر ووبر الغنم والماعز الخالص الطبيعي. وصناعة الأثاث والأحذية والحلويات والغزل والنسيج والصابون والخشب المضغوط ومضارب الأرز، ومطاحن القمح. ويمكن أن تقا هذه الحرف والصناعات فى محافظات الوادى الجديد، وأسيوط، ودمياط.

(٤) الصناعات الصغيرة والتوظيف الكامل للموارد.

نعنـى بالتوظيف أو الاسـتخدام الكامل للموارد أن جميع المـوارد المتاحة للمجتمع يت استخدامها، وللصناعات الصغيرة دوراً هاما فى الاستفادة من جميع موارد المجتمع وتقليل الفاقد منها، ذلك أن هناك مشـروعات صغيرة تقوم على مخلفات الإنتاج الصناعى وأخرى تقوم على مخلفات الإنتاج الزراعى:

- مشروعات تقوم على المخلفات الزراعية.

تعتـبر المخلفات الزراعية والمحاصيل غير الناضجـة أو التى زاد نضجها، ثروة يجب الاسـتفادة منها وتصنيعهـا وإعادة تدويرها وإقامة الكثير مـن الصناعات الصغيرة عليها، مثال ذلك إنتاج السـكريات، وفطر عيش الغراب، والأعلاف الحيوانية، وأسمدة حيوية، وكحـول، ولب الورق، وغيرها من الصناعات، والتى يمكن إقامتها فى جميع المحافظات الزراعيـة. ويعتبر قش الأرز والمخلفات الزراعية المختلفـة غنية بالمادة العضوية والكربون، ولذلك يمكن الاسـتفادة منها كسـماد عضوي، وهناك العديد من المخلفات الأخرى الغنية بالنتروجين مثل روث الحيوانات والطيور وكذلك مخلفات الصرف الصحى.

- مشروعات تقوم على المخلفات الصناعية.

يمكـن إقامة العديد من المشـروعات الصغيرة على مخلفـات الصناعات الغذائية، مثل مخلفات صناعة السكر والخضر والفاكهة، وصناعة الألبان، حيث يمكن الاستفادة من هذه المخلفات فى إنتاج الكحول وحمض السـتريك، والعلـف الحيوانى، وفطر عيش الغراب.

وينتج عن الصناعات الهندسية والمعدنية – مثل البلاستك والكاوتش والمعادن – مخلفات، ويمكن إقامة العديد من الصناعات لتدوير هذه المخلفات مثل تدوير البلاستك أو تصنيع مخلفات الكاوتش لإنتاج عدة منتجات مثل الخراطيم، كما يمكن تجهيز مخلفات المعادن بصورة يمكن معها استخدامها فى كثير من الصناعات.

### (٥) الصناعات الصغيرة مصدرا للإبداع.

معامل البحوث والتطوير الملحقة بالشركات وكذلك معاهد الأبحاث القائمة على التمويل العام، إلى جانب التحويلات المالية من المشروعات الصناعية قد بدأت فقط مع نهاية القرن التاسع عشر، وقد أوضح فريمان أن الذى يميز البحث والتطوير المعاصر هو حجمه ومحتواه العلمى ومدى التخصص الاحترافى فيه؛ وقد صار هذا التخصص بدوره مواكباً للصيغة العلمية للتكنولوجيا، وقد بدأت عوامل كهذه تفرض أفضلية لعمل البحث والتطوير المتخصص[١].

إن التطبيقات النمطية للمعرفة والإبداع فى عملية الإنتاج الاقتصادى قد صارت شائعة نسبياً مؤخراً؛ ففى الأطوار المبكرة للتصنيع كانت الأسس الفنية للإنتاج تتوفر عن طريق عوامل مثل الخبرة العملية والمعرفة بالفنون الحرفية، فى ارتباط مع ابتكارات مهمة كان يتم تطويرها وتنفيذها من خلال المهارات التى يمتلكها العمال، ومن ثم فإن الإبداع فى هذه المراحل المبكرة كان مؤسساً على الخبرة العملية للمهندسين والحرفين، وقد صدرت أغلب الاختراعات فى هذه الفترة عن «ميكانيكيين» أو مهندسين كانوا ينفذون أعمال التطوير الخاصة بهم إلى جانب الإنتاج أو لحسابهم الخاص[٢].

ومن ثم تلعب الصناعات الصغيرة دورا مهما كمصدر لروح المبادرة والإبداع؛ فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة، وهى غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة. وقد بينت دراسة ميدانية فى كندا أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فى قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى فى الميدان التكنولوجى ليس باستعمال التقنيات الحديثة فى الإعلان فحسب؛ بل أيضاً باستعمال الآلات الأكثر تناسباً وملائمة مع القطاع الموجودة فيه[٣].

(1) Freeman : The Economics of Industrial Innovation, part 1, PENGUIN, 1974, P 24.

(٢) د/ نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا, ترجمة د/ محمد رضا محرم, سلسلة مكتبة الأسرة, ٢٠٠٥، ص٤٠.

(٣) حسين عبد المطلب الأسرج: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الصناعة العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، ٢٠٠٨، ص٦.

**(٦) القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة.**

تجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومي، ويمكنها أن تساهم بدور كبير فى زيادة الصادرات المصرية والمنافسة فى السوق العالمية بمنتجات ذات تكلفة مناسبة، وجودة عالية لاعتمادها على تكنولوجيا غير مكلفة، وعمالة مصرية رخيصة بالمقارنة بالعمالة فى الدول الرأسمالية المتقدمة.

إن أهم ما يميز هذه المشروعات انخفاض رأس المال وصغر القروض اللازمة، والمخاطر المنضوية تحتها، وبساطة التكنولوجيا المستعملة وسهولة العمل فيها، ووجود إجراءات عمل مبسطة وتحقيق روح الفريق وتقليل النفقات نسبياً، ونقص نفقات الإدارة والمصاريف العمومية، ونقص الروتين والقدرة على تغيير النشاط. كل هذه المقومات دعمت القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة أمام منافسيها فى السوق سواء المشروعات الكبيرة العاملة فى نفس المجال أو المشروعات الأجنبية.

**رابعاً: أهم التحديات أمام المشروعات الصغيرة.**

تكتسب عملية تدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة قدراً متعاظماً من الأهمية فى ظل تزايد المنافسة العالمية. خاصة أن تلك المشروعات تواجه تحديات كبيرة، منها التمويل والتفكك فى عمليات الإنتاج والتسويق والشراء، وعدم ارتباطها فى هيكل متكامل. ولذا فهى تحتاج إلى من يأخذ بيدها ويدخلها فى عالم التميز، حتى يمكنها ذلك من تدعيم وتطوير إمكاناتها، وقدراتها التنافسية فى بيئة الأعمال المتغيرة.

**(١) البيروقراطية وتأثيرها على المشروعات الصغيرة.**

تعرف البيروقراطية بأنها الحكم من خلال المكاتب أو من خلال الموظفين ويقصد بذلك أن تكون السلطة السياسية بيد جهاز الدولة المكون من المسئولين الذين يهيمنون على الجهاز الإداري، وليست بيد ممثلى الشعب المنتخبين. والبيروقراطيون هم المسئولون أو العاملون فى جهاز الدولة. فالبيروقراطية تعتبر خطوة للأمام فى سبيل تمكين المجتمعات من التكامل فنياً مع مشكلة تضخم حجم المؤسسات وتعقدها فى العصور الحديثة.

أما فى الواقع وعلى العكس من المفهوم السابق فإن النظرة الشائعة لدى الكافة هى أن البيروقراطية تعنى البطء فى التصرف وثقل رد الفعل وتعقيد الإجراءات وعدم ملائمة

نظيمات لحاجات المتعاملين، وتغليب الروتين وعدم اكتراث البيروقراطية بمصالح جتمع والمواطنين[1].

ورغم أهمية الصناعات الصغيرة ودورها فى الاقتصاد إلا أنها تواجه العديد من وقات الإدارية التى تؤثر على نموها مثل الضرائب، ونظام التأمينات الاجتماعية، تفاع قيمة الاشتراكات فى التأمينات، وتكلفة بدء النشاط، والتشغيل مما يؤدى إلى فلاس، وإغلاق النشاط. ويؤدى تعقد الإجراءات الحكومية وارتفاع تكلفة انجازها، دون ماج هذه المشروعات فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادي، وتعدد الجهات التى يتعامل ها أصحاب المشروعات الصغيرة بداية من الحصول على الترخيص والموافقات المتعددة الوزارات المختلفة، ثم الحصول على ترخيص تشغيل من الإدارة المحلية، مرورا بتدبير مويل اللازم.

والجدول التالى يوضح ترتيب مصر مع بعض البلدان الشبيهة فى البيروقراطية، والذى د لزوم قيام المستثمر فى مصر لبدء النشاط أن يستغرق ٤٥١ يوم لإنهاء ٤٢ إجراء.

**جدول رقم(٢)**

**ترتيب بعض الدول العربية مع بعض البلدان الشبيهة فى البيروقراطية**

| الإجراءات | مصر | الأردن | المغرب | الكسيك | تشيلى | المجر | تركيا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| د إجراءات بدء النشاط | ٧ | ١١ | ٦ | ٨ | ٩ | ٩ | ٦ |
| ة بدء النشاط بالأيام | ٩ | ١٤ | ١٢ | ٢٧ | ٢٧ | ٦ | ٦ |
| د إجراءات الحصول على الترخيص | ٢٨ | ١٨ | ١٩ | ١١ | ١٨ | ٣١ | ٢٥ |
| ة الحصول على الترخيص بالأيام | ٢٤٩ | ٢٢ | ١٦٣ | ١٣١ | ١٥٥ | ٢١١ | ١٨٨ |
| د إجراءات الحصول على الملكية | ٧ | ٤ | ٨ | ٥ | ٦ | ٤ | ٣ |
| ة تسجيل الملكية بالأيام | ١٩٣ | ٢٢ | ٤٧ | ٤٧ | ٣١ | ٦٣ | ٦ |

مدر: تقرير أداء الأعمال الصادر من البنك الدولى ٢٠٠٨.

(١) د/ أحمد جمال الدين موسى. البيروقراطية والكفاءة الاقتصادية، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية تصاديه، كلية حقوق المنصورة، العدد الرابع عشر، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٥٧

تشكل الخلايا المظللة عدد الإجراءات، وتمثل الخلايا الأخرى المدد اللازمة لإنه الإجراءات بالأيام. ويتضح من الجدول كثرة عدد الإجراءات، وطول المدد اللازمة لإنهائه وهو ما يتسبب فى سوء المناخ الاستثماري، وإعاقة المشروعات الصغيرة.

هذه البيئة تتسم بالتعقيد وعدم الاتساق وارتفاع تكلفة إتمامها، ويدخل فى ه السياق أيضا تعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة، وتشمل الصندوق الاجتماع للتنمية، ووزارة التجارة الخارجية والصناعة، ووزارة المالية، ووزارات التنمية المحلي ووزارة التضامن الاجتماعى.

وتطبيقا لذلك فإنه ما زال هناك آلاف المصانع فى العاشر من رمضان والسادس أكتوبر وبرج العرب، وبورسعيد والإسماعيلية تعمل منذ سنوات طويلة بدون ترخيه تشغيل. بل أن أكثر من ٧٥٪ من الورش فى بورسعيد فى مدينة الحرفيين حوالى ٠٠ ورشة تعمل بدون ترخيص[١].

## (٢) المشروعات الصغيرة وإشكالية التمويل.

على الرغم من صدور قانون المشروعات الصغيرة ووجود أكثر من ١٥٠ جهة تق الدعم الفنى والمالى لهذا القطاع، فإن الجهود لا تزال مقيدة بسبب وجود بقايا من صر بعض الأجهزة الحكومية للسيطرة على ذلك القطاع، وكذا غياب خدمة تمويلية تل احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآخذ فى النمو. وقد أوضح تقرير الب الدولى عن مناخ الاستثمار فى مصر صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أ المشروعات الصغيرة؛ حيث يتم تمويل ٥٦٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة مصر بالتمويل الذاتى، بينما تمثل البنوك أقل من ٤٠٪ منها ١٣٪ بنوك عامة، و٢٦ بنوك خاصة.

عموما فإن خريطة النفاذ إلى قنوات التمويل تدل على أنه كلما كبر حجم المشروع زا قدرته على النفاذ للتمويل، وتدل الأرقام على أن ٧٨٪ من المشروعات الصغيرة فى م لم تتقدم مطلقاً للحصول على قروض بنكية، وأن نسبة ٩٢٪ من المشروعات الصغيرة ا تقدمت للحصول على تمويل بنكية تم رفضها[٢].

(١) فى مواجهة البيروقراطية..الإصلاح الإدارى وتحسين مناخ الاستثمار: مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) فى مواجهة البيروقراطية.. الإصلاح الإدارى وتحسين مناخ الاستثمار: مرجع سابق، ص ٢٦.

فى ظل غياب النشـــاط التمويلى الرسمى من البنوك التجارية أو غيرها يضطر أصحاب لصناعات الصغيرة للاقتراض من سوق الاقتراض غير الرسمي. هذه السوق الذى يقوم فيها عض أصحاب الأموال بإعطاء قروضا صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جدا، وبأسعار فائدة د لا تبدو مرتفعة كثيرا فوق الأسعار الجارية فى السوق الرسمى ولكن ذلك فقط من الناحية لشـــكلية، لأن فائدة هذه السوق تحســـب على الأيام أو الشهر بنفس المعدلات السائدة فى لســـوق الرسمى عن السنة الكاملة، وبالتالى يصبح معدل الفائدة مرتفع جدا؛ وتشير احدى لدراســـات أن ســـعر الفائدة فى الســـوق غير الرسمى فى «بيرو» وصل إلى ٨٠٠٪ فى بعض لأحيان[1].

يتم فى هذه الســـوق اســـتغلال حاجة الحرفيين وأصحاب المنشـــآت الصغيرة للتمويل، يُســـتغل عدم علمهم، بالإضافة إلى تعجلهم فى طلب التمويل فتُفرض عليهم أســـعار فائدة اهظة، فى ظل معاملات مالية لا تتم بين طرفين متكافئين، وإنما طرف يمتلك النقود ولدية علومات دقيقة عن المقترضين، ويشـــعر بقوته الاحتكارية، وطرف آخر حاجته ماســـة إلى نقود وليس لديه دراية أو خبرة الطرف الأول، ولا يجد مصدرا تمويليا بديلا يلجأ إليه.

ويتلاحظ فى هذه الســـوق أن المقرضين لا يعطون فترة سماح قبل بداية السداد، ويتشدد قرضـــون فيما يأخذونه من ضمانات لتأمـــين عملية الإقراض؛ فيأخذون من المقترض حليا هبيـــة، أو رهونـــات عقارية، أو يوقع المقـــترض وزوجته أو أحد أفراد أســـرته على عدد نهائـــى من إيصالات الأمانة والشـــيكات وغيرها من الضمانـــات، التى توصله فى نهاية طاف إلى السجن.

(١) د. عبد الرحمن يســـرى أحمد: الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية، سلســـلة بحوث العلماء الزائرين، البنك سلامى للتنمية، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٠، ص ٣٧.

# الخاتمة وأهم التوصيات

من خلال بحثنا لموضوع المشروعات الصغيرة ودورها فى النهضة الصناعية لمصر توصلنا إلى نتائج نذكر منها:

- يمكن أن تساهم المشروعات الصغيرة بدور كبير فى زيادة الصادرات المصرية والمنافسة فى السوق العالمية بمنتجات ذات تكلفة مناسبة، وجودة عالية لاعتمادها على تكنولوجيا غير مكلفة، وعمالة مصرية رخيصة بالمقارنة بالعمالة فى الدول الرأسمالية المتقدمة.
- أصبحت القطاعات الخدمية فى مصر هى القطاعات المسيطرة على الهيكل الاقتصادي والتى تقود النمو من حيث تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة نسبيا، وانخفض بالتدريج نصيب القطاعات السلعية، وعلى الأخص الزراعة والصناعة.
- ساهم إخفاق التصنيع المصرى فى تفاقم مشكلة البطالة فى دولة يعد توافر العمالة الرخيصة أهم مزاياها التنافسية، ونشأت احتكارات كبيرة فى عدد من الصناعات تحالف الكثير منها مع سلطة الدولة، وحالت دون نمو القطاع الخاص وتوسيع المشروعات الصغير والمتوسطة.
- من أهم ما يميز المشروعات الصغيرة قدرتها على الانتشار الجغرافى والاستفادة من المناطق التى تتوطن بها فى الحصول على المواد الخام، وتعتبر المقومات والموارد الاقتصادية لمحافظات مصر مدخلا حقيقيا لهذه الصناعات.
- تلعب الصناعات الصغيرة دورا مهما كمصدر لروح المبادرة والإبداع؛ فالصناعات الصغير الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة، وهى غالبا ما تكون صغير الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة.
- تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً فى الاقتصاد الوطنى والعالمى إذ تشكل رافد مهماً من روافد الاقتصاد الوطني. كما أنها تشكل تكاملاً واضحاً مع الشركات العالمية العابرة للقارات من خلال تكامل الوظائف معها. ورغم التوجه العالمى الحالى نحو التكتلات الكبرى إلاّ أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ما زال قائماً فى الدول أو الشركات رغم تباعد الدول فى الاتفاق على حجم المشروعات الصغيرة على مستوى العالم.

لذلك يتعين على مصر القيام بما يلى للاستفادة من المشروعات الصغيرة كقاطرة للنهضة لصناعية المصرية:

**أولاً:** تسهيل عملية إنشاء المشروعات الصغيرة، ومنح التراخيص اللازمة لها دون مقيدات إدارية. وإعفاء المشاريع الصغيرة من رسوم الترخيص.

**ثانياً:** إعفاء أصحاب هذه المشروعات من الضرائب لمدة ١٠ سنوات على الأقل من ريخ بدء النشاط.

**ثالثاً:** تقديم تسهيلات جمركية إن استدعى المشروع استيراد مواد أولية أو معدات تلزم لإنتاج أو أى بضائع أخري.

**رابعاً:** تسهيل عملية التمويل، وتبسيط إجراءات الحصول على الدعم، وبسرعة والبعد ن الضمانات التقليدية للبنوك التجارية.

**خامساً:** فتح أسواق شعبية لأصحاب المشروعات الصغيرة لتسويق منتجاتهم بدعم من حكومة، وتشجيع التصدير.

**سادساً:** تخصيص جهة أو هيئة واحدة تكون مسئولة عن رعاية ومتابعة المشروعات صغيرة، ودراسة تطويرها وتمويلها ومساعدتها بكافة الطرق، مع العمل عى تجنب سييس البرامج المتصلة بتنمية المشروعات الصغيرة.

**سابعاً:** بصفة عامة يتطلب نمو وتطور المشروعات الصغيرة مناخا صحيا سليما بدءاً من رحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة التشغيل والتسويق والتطور والنمو؛ وذلك حتى تؤتى ارها من توفير فرص العمل، وتحفيز التشغيل الذاتي، والعمل الخاص، وفى النهاية فير حياة كريمة للعاملين بها، وأصحابها.

**وأخيراً:** ندعو الله عز وجل أن يوفق شعب مصر وولاة أمورها إلى ما يحب ويرضى.

# المراجع


- **د/ أحمد جمال الدين موسى:**

البيروقراطية والكفاءة الاقتصادية، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية حقوق المنصورة، العدد الرابع عشر، أكتوبر ١٩٩٣.

- **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١:**

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

- **حسين عبد المطلب الأسرج:**

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الصناعة العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، ٢٠٠٨.

- **د/ طه عبد العليم:**

الاقتصاد السياسى للثورة المصرية، فرص وقيود التصنيع، جريدة الأهرام المصرية ٢٠١٢/٢/٢٦.

- **د. عبد الرحمن يسرى أحمد:**

الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، البنك الإسلامى للتنمية، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٠.

- **فى مواجهة البيروقراطية .. الإصلاح الإدارى وتحسين مناخ الاستثمار:**

سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، الصادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة «CIPE»، القاهرة، ٢٠٠٩.

- **د/ نورمان كلارك:**

الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا, ترجمة د/ محمد رضا محرم، سلسلة مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.

Freeman :

he Economics of Industrial Innovation, part 1, PENGUIN, 1974.